الا أن الحقائق السياسية والاقتصادية التي تبلورت بفعل الصراعات العالمية قد بدأت تفعل في السياسات الدولية ، وعلى الاخص الوفاق الدولي ، وأزمة الطاقة . هاتان المعضلتان قد دخلتا مرحلة متميزة عشية حرب تشرين ، وجاءت حرب تشرين لتفجر عناصر متفاعلة سياسية واقتصادية مركبة وتخلق واقعا موضوعيا جديدا في طبيعة الصراع العربي ــ الاسرائيلي .

لقد هزت الحرب أسس الوفاق الدولي ، وأعطته صيغا سوفياتية وأميركية متباينة ومتعارضة . ودفعت بأزمة الطاقة الى حدود باتت تهدد فيها القاعدة المادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي . وخلقت جملة معطيات ايجابية جديدة لصالح حركة التحرر العربية والفلسطينية، فاتحة بذلك آفاقا لتفاعلات أبعد وأوسع ضد المصالح الاميركية ومرتكزاتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية . ان هذا الواقع الجديد المعقد والمتفاعل قد دفع الولايات المتحدة **لاعادة النظر في حسابات مرتكزاتها الاستراتيجية** ، في محاولة « لتكييف » سياساتها وخططها بالشكل الذي يمكنها من استيعاب وامتصاص معطيات حرب تشرين الايجابية واجهاض اختمارات تفاعلاتها من جهة ، والعودة نحو صيغة الوفاق بتفسيراتها ومحتوياتها الاميركية التي هزتها حرب تشرين ، وتدعيم سيادتها على منابع الطاقة وضمان الهيمنة الكاملة عليها وعلى المصالح الاميركية الاقتصادية الاخرى من جهة ثانية .

وبالطبع فان هذا التكييف يتخذ شكل اعادة صياغة علاقاتها مع اسرائيل والانظمة العربية . ان اعادة الصياغة تلك هي ما تراهن عليه بعض السياسات العربية وتبني عليه امكانية « تحييد » الولايات المتحدة ، ودفع سياستها في مواجهة سياسة اسرائيل .

ان الزعم القائل بامكانية « تحييد » امريكا و« استمالتها » للعرب ، وان استرضاءها و« الاقتراب » منها يدفعها للضغط على اسرائيل لصالح الشعوب العربية ، هذا الزعم هو وهم لا يستند الى الحقائق الموضوعية . ذلك لانه يغفل طبيعة «تكييف» الاستراتيجية الاميركية وحقيقته . ويتوهم بما تخلقه من هامش تعارض نسبي في التطبيقات العملية للسياستين على انه تناقض بين سياسة امريكا واسرائيل وبالتالي يمكن ان توضع احداهما في مواجهة الاخرى .

هذا الوهم الذي بدأ رحلته الطويلة منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ وتصاعد ويتصاعد بشكل كبير وخطير بعد حرب تشرين ، انما يعكس الطبيعة الطبقية لمنابعه الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . وهو لا يخدم بالنتيجة الا السياسات المعادية لمصالح الشعوب العربية .

ان هذا الادعاء يستند الى القول بوجود مصالح وأهداف لرأس المال والمراكز والمؤسسات الاقتصادية الصهيونية مختلفة عن مثيلاتها وشريكاتها الاميركية في المنطقة العربية . ويستنتج : بأن اجهزة الاعلام والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الصهيونية هي التي تجعل السياسة الاميركية معادية للعرب ! وليس طبيعتها ومصالحها الامبريالية في المنطقة . ومتى تحررت السياسة الاميركية من تأثير تلك الاجهزة والمؤسسات اصبحت « موالية ومؤيدة » لمصالح الشعوب العربية !

ان المواقع والمؤسسات الاقتصادية لرأس المال الصهيوني هي جزء من القاعدة المادية الاقتصادية العالمية عموما والاميركية بشكل خاص . ومن هنا فليس هناك تناقض أساسي بين مصالحها واهدافها خارج المصالح والاهداف التي تعينها الاستراتيجية الاميركية ، كما يتأكد لاحقا .

أما المواقع والمؤسسات الاعلامية والسياسية الصهيونية التي تبدو السياسة